

Distr.: General
2 September 2022
Arabic
Original: English



الحالة في السودان وأنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن 2636 (2022) الذي قرر المجلس بموجبه تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان حتى 3 حزيران/يونيه 2023، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم له كل 90 يوماً تقريراً عن تنفيذه. ويغطي هذا التقرير ما شهده السودان من تطورات في الفترة من 6 أيار/مايو إلى 20 آب/أغسطس 2022، ويتضمن معلومات مستكملة عن تنفيذ ولاية البعثة، مع إدراج الاعتبارات الجنسانية فيه باعتبارها مسألة شاملة.

ثانياً - التطورات الهامة

ألف - الحالة السياسية

2 - ظلت الأزمة السياسية في السودان دون حل، على الرغم من استمرار الجهود المحلية والإقليمية والدولية الرامية إلى تيسير التوصل إلى حل سياسي لاستعادة انتقال ديمقراطي ذي مصداقية بقيادة مدنية في أعقاب الانقلاب العسكري الذي حدث في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021. وساهم غياب اتفاق سياسي وحكومة تؤدي وظائفها بالكامل في انعدام الأمن في مختلف أنحاء البلد، وكذلك في تدهور الحالة الاقتصادية والإنسانية.

3 - وكثفت لجان المقاومة في الخرطوم وفي جميع أنحاء السودان الاحتجاجات للتديد بالانقلاب والمطالبة بالعودة إلى الحكم المدني. وشاركت النساء بأعداد كبيرة ونظمن وقدن مظاهرات في مختلف المناطق. وكثيراً ما أغلقت السلطات السودانية الطرق والجسور الرئيسية قبل المظاهرات، لا سيما في الخرطوم. ورغم أن معظم الاحتجاجات كانت سلمية وغير مسلحة، فإن قوات الأمن استخدمت باستمرار الذخيرة الحية والغاز المسيل للدموع وخرطوم المياه والرصاص المطاطي والقنابل الصوتية لتفريق المتظاهرين



في ولاية الخرطوم، ما أسفر عن مقتل 21 مدنيا وإصابة 073 2 آخرين، في حين أصيب 63 شخصا بجروح بعد أن صدمتهم مركبات تابعة لقوات الأمن.

4 - ووقعت أكبر الاحتجاجات على نطاق البلد في 30 حزيران/يونيه، بمناسبة الذكرى السنوية للانقلاب العسكري لعام 1989 الذي أوصل الجنرال عمر البشير إلى السلطة وأطاح بالحكومة السابقة المنتخبة ديمقراطيا. وكانت أول "مسيرة مليونية" بعد التفريق العنيف للمتظاهرين في 3 حزيران/يونيه 2019. وعلى الرغم من الدعوات الدولية والإقليمية إلى ضبط النفس وتأكيدات الشرطة العلنية بأنها سوف تستخدم وسائل غير قاتلة للسيطرة على الحشود، فإن استخدام قوات الأمن للقوة لتفريق المظاهرة أسفر عن مقتل تسعة متظاهرين وإصابة أكثر من 600 آخرين. وأفادت قوات الشرطة السودانية أن 96 من أفراد الشرطة و 129 من أفراد الجيش أصيبوا بجروح؛ ولم تتمكن الأمم المتحدة من التحقق من تلك المعلومات. وقد أدان المجتمع الدولي بشدة أعمال العنف التي وقعت في 30 حزيران/يونيه، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. ودعت الجهات الفاعلة الوطنية، بما في ذلك الجماعات النسائية، إلى استمرار الاحتجاجات. ونظمت عدة اعتصامات في الخرطوم في أعقاب أحداث 30 حزيران/يونيه للتبديد بالعنف واستخدام القوة من جانب قوات الأمن.

5 - ودعت الآلية الثلاثية، المؤلفة من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، إلى تهيئة الظروف المواتية لإجراء مفاوضات بين الجيش والمدنيين. وفي بيان عام صدر في 25 أيار/مايو وكذلك في اجتماعات خاصة، دعت الآلية السلطات إلى وقف جميع أعمال العنف، وإطلاق سراح جميع المحتجزين، ووقف جميع الاعتقالات، ورفع حالة الطوارئ. وواصلت الإعراب عن قلقها إزاء الاستخدام المفرط للقوة من جانب قوات الأمن، ودعت إلى إجراء تحقيقات موثوقة في جميع حوادث العنف. وفي 29 أيار/مايو، أصدر رئيس مجلس السيادة، الفريق أول عبد الفتاح البرهان، مرسوما برفع حالة الطوارئ في جميع أنحاء البلاد التي كانت سارية منذ تشرين الأول/أكتوبر 2021. وفي وقت لاحق، أفرج عما مجموعه 171 محتجزا في جميع أنحاء البلاد.

6 - وفي 8 حزيران/يونيه، عقدت الآلية الثلاثية اجتماعا تقنيا في الخرطوم لمناقشة التفاصيل التحضيرية للحوار المدني - العسكري الرامي إلى استعادة الانتقال الديمقراطي بقيادة مدنية. وحضر الاجتماع مجموعة من الأحزاب والحركات السياسية فضلا عن الجبهة الثورية السودانية وممثلين عن الجيش. ورفضت بعض الجهات الفاعلة السياسية الهامة الانضمام إلى الاجتماع، بما في ذلك المجلس المركزي لقوى الحرية والتغيير، وحزب الأمة القومي، والحزب الشيوعي السوداني، ومجموعة حقوق المرأة، وتجمع المهنيين السودانيين، ولجان المقاومة.

7 - وفي 9 حزيران/يونيه، عقد اجتماع بين المجلس المركزي لقوى الحرية والتغيير وممثلين عن الجيش بدعوة مشتركة من مساعدة وزير خارجية الولايات المتحدة للشؤون الأفريقية وسفير المملكة العربية السعودية لدى السودان. ورحبت الآلية الثلاثية بالاجتماع، الذي أطلقت خلاله محادثات مباشرة بين ممثلي الجيش وقوى الحرية والتغيير. ومع ذلك، في أعقاب أعمال العنف التي وقعت في 30 حزيران/يونيه، انسحب المجلس المركزي من المحادثات ودعا إلى استمرار العصيان المدني وتصعيد الاحتجاجات.

8 - وفي 2 تموز/يوليه، أبلغ المكون العسكري الآلية الثلاثية باعترامه الانسحاب من الحوار المدني - العسكري الذي تيسره الآلية. وطلب بدلا من ذلك إلى الآلية الثلاثية أن تيسر إجراء حوار مدني - مدني

كأولوية عاجلة للمساعدة في التوصل إلى توافق في الآراء. وفي 4 تموز/يوليه، أعلن الفريق أول البرهان في خطاب متلفز أن الجيش لن يشارك في المفاوضات التي تيسرها الآلية لـ "إفساح المجال للقوى السياسية والثورية... لتشكيل حكومة كفاءات وطنية". وأضاف أنه بعد تشكيل الحكومة، سيتم حل مجلس السيادة وتشكيل مجلس أعلى للقوات المسلحة من القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع. وأشار إلى أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة سيكون مسؤولاً عن مهام الأمن والدفاع "وما يتعلق بها من مسؤوليات تستكمل مهامه" بالاتفاق مع الحكومة.

9 - وعقب انسحاب الجيش من الحوار، أعلنت الآلية الثلاثية أن الأساس لمواصلة محادثات 8 حزيران/يونيه المدنية - العسكرية لم يعد قائماً وأنها ستواصل العمل بشكل منفصل مع جميع المكونات لتيسير التوصل إلى حل سياسي. وفي الوقت نفسه، اقترحت مبادرات شتى من جانب شخصيات من المجتمع المدني وقوى سياسية لتوحيد مواقف المدنيين. وفي 23 تموز/يوليه، أعرب نائب رئيس مجلس السيادة، الفريق أول محمد حمدان دقلو، المعروف بحميدتي، عن دعمه لانسحاب الجيش من الحياة السياسية، وحث "القوى السياسية الثورية والوطنية" على "الإسراع في الوصول لحلول عاجلة تؤدي إلى تشكيل مؤسسات الحكم الانتقالي". وفي وقت لاحق، اعترف في مقابلة تلفزيونية أجريت معه في 1 آب/أغسطس بـ "فشل" انقلاب 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021، مشيراً إلى تدهور الحالة الاقتصادية والأمنية، ومشدداً على أهمية إصلاح قطاع الأمن وإنشاء جيش مهني موحد.

10 - وفي 10 تموز/يوليه، عين الفريق أول البرهان خمسة جنرالات متقاعدين من الجيش والشرطة وجهاز المخابرات سفراء في وزارة الخارجية. وأصدر المجلس المركزي لقوى الحرية والتغيير على الفور بياناً يدين فيه التعيينات، مشيراً إلى أن "مثل هذه القرارات [تكشف] النوايا الحقيقية [للجيش] في الهيمنة على جميع مناحي الحياة، وعسكرة الوظائف المدنية، بما في ذلك العلاقات الخارجية".

11 - وأحرز تقدم ضئيل في تنفيذ اتفاق جوبا للسلام في السودان. بيد أنه وفقاً لمسار دارفور في الاتفاق، تخرجت الدفعة الأولى المؤلفة من 2 000 من أفراد الحركات المسلحة التي ستتمج في قوات حفظ الأمن المشتركة، في 3 تموز/يوليه بعد عدة أشهر من التدريب. وسيتم نشر هذه القوات في المناطق الساخنة في شمال وغرب وجنوب دارفور.

12 - وفي 11 آب/أغسطس، وقع حاكم إقليم دارفور مشروع قانون الإدارة الأهلية ليصبح قانوناً، وهو أول قانون يحكم نظام الإدارة الأهلية في إقليم دارفور تمسحياً مع اتفاق جوبا للسلام. بيد أنه أثرت شواغل فيما يتعلق بعملية الصياغة، واتساق النص مع القوانين الاتحادية، والولاية القضائية للحكومة الإقليمية لإجازة القانون.

13 - وفي الوقت نفسه، أعلن 45 ممثلاً عن حركة العدل والمساواة من ولايات شمال وجنوب وغرب كردفان، في 11 حزيران/يونيه، أنهم تركوا الجماعة المسلحة، مشيرين إلى استيائهم من لامبالاة القيادة بقضايا كردفان، ولا سيما عدم إشراك المقاتلين السابقين في الترتيبات الأمنية المتفق عليها في إطار اتفاق جوبا للسلام. وذكروا أنهم سيشكلون فريقاً سياسياً يسعى إلى تحقيق مصالح كردفان. وفي إقليم النيل الأزرق، وصل في 4 تموز/يوليه عدد من أفراد فصائل مالك عقار التابع للحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال، ومقره في منطقة أولو بمحلية باو، إلى الدمازين لتلقي التدريب وفقاً لاتفاق جوبا للسلام.

14 - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير تصاعدا في التوترات بين السودان وإثيوبيا في منطقة الفشقة الحدودية المتنازع عليها. وفي 26 حزيران/يونيه، اتهمت القوات المسلحة السودانية الجيش الإثيوبي بإعدام سبعة جنود سودانيين أسرى ومدني واحد، وعرض جثثهم على الملأ. وفي اليوم نفسه، استدعى السودان سفيره لدى إثيوبيا واستدعى سفير إثيوبيا لدى السودان. وفي 27 و 28 حزيران/يونيه، وجه السودان وإثيوبيا، على التوالي، رسائل إلى رئيس مجلس الأمن. وفي 5 تموز/يوليه، اجتمع رئيس الوزراء الإثيوبي والفريق أول البرهان على هامش مؤتمر قمة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في كينيا واتقيا على نزع فتيل التوترات في الفشقة.

باء - الحالة الأمنية

15 - لا يزال انعدام الأمن، بما في ذلك الاشتباكات القبلية والنزاع المسلح والإجرام، يشكل تحديا كبيرا. ففي الفترة من 6 أيار/مايو إلى 17 آب/أغسطس، سُجِّل 569 حادثا أمنيا، مقابل 419 حادثا خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وظلت المواقع الساخنة، بما في ذلك مناطق في غرب وشمال وجنوب دارفور، تشهد انعدام الأمن المرتبط بالإجرام، وسرقة الماشية، وزراعة الأراضي. واتسع مدى العنف الواسع النطاق ليشمل مناطق ظلت مستقرة نسبيا في السنوات الأخيرة، بما في ذلك محلية كلبس بولاية غرب دارفور، إضافة إلى محليتي الدمازين والروصيرص في إقليم النيل الأزرق. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغ عن استفحال حالة انعدام الأمن في ولايتي غرب وجنوب كردفان، وكذلك في ولاية كسلا. وإن تزايد عدد الحوادث الأمنية يمكن أن يعزى جزئيا إلى الزراعة الموسمية بسبب موسم الأمطار.

16 - ووقعت بعض أعنف الأحداث خلال الفترة المشمولة بالتقرير في محلية كلبس في غرب دارفور. ففي الفترة الممتدة بين 6 و 11 حزيران/يونيه، لقي ما لا يقل عن 165 مدنيا مصرعهم إثر منازعة على حيازة زراعة أرض زراعية بين أفراد من قبيلة القمير وعشيرة أولاد زيد التابعة لقبيلة الرزيقات العربية. وأسفر العنف عن نزوح ما يقرب من 50 000 شخص. وكانت هناك محاولة من جانب القوات المسلحة السودانية للتوسط بين الطرفين المتنازعين، ولكن الوضع تصاعد. وتم نشر قوات الأمن، بما في ذلك قوات الدعم السريع، لاحتواء الوضع. بيد أن المجتمعات المحلية في كلبس زعمت ضلوع أفراد من قوات الدعم السريع في أعمال العنف. وأدى تجدد الاشتباكات في 21 و 22 تموز/يوليه إلى وقوع مزيد من الضحايا.

17 - وفي حزيران/يونيه وتموز/يوليه، وردت أنباء عن وقوع اشتباكات مسلحة بين الجماعة غير الموقعة على الاتفاق، جيش تحرير السودان - عبد الواحد النور، وجيش تحرير السودان - فصيل زنون في محلية شرق جبل مرة في جنوب دارفور، أسفرت عن مقتل ثلاثة أشخاص على الأقل وعن إغلاق مؤقت للطرق. ووقعت اشتباكات مسلحة أيضا في منطقة جبل مرة في وسط دارفور عندما نصب جناة مجهولون كمينا في 3 آب/أغسطس لقوات الأمن التي كانت ترافق السلطات المحلية التي كانت تسافر من زالنجي إلى قولو. ووردت أنباء عن مقتل ما لا يقل عن خمسة موظفين حكوميين.

18 - وفي أعقاب هذه الحوادث والحوادث السابقة في دارفور، اتخذت مبادرات سلام محلية متعددة. ففي الفترة الممتدة بين 12 حزيران/يونيه و 6 تموز/يوليه، وقع زعماء قبائل في جنوب وغرب دارفور عدة اتفاقات سلام محلية برعاية الفريق أول دقلو لمعالجة مشكلة العنف الواسع النطاق بين القبائل في الولايتين. وفي جنوب دارفور، تم التوقيع على اتفاق واحد بين الفلاتة وعرب الرزيقات فيما يتعلق بالعنف الذي ارتكب في

محلية قريضة. وفي غرب دارفور، تم التوقيع على خمسة اتفاقات منفصلة لمعالجة مشكلة العنف الذي شهدته مؤخرا محليات الجينية وكريتك وسربا وجبل مون وكليس.

19 - وفي 3 و 4 آب/أغسطس، اندلع عنف قبلي على طول الحدود بين غرب دارفور وتشاد، مما أسفر عن مقتل 27 شخصا وجرح 36 آخرين حسب ما أفادت به تقارير. وكان 18 من القتلى و 14 من الجرحى سودانيين. وفي 4 آب/أغسطس، التقى الفريق أول دقلو برئيس المجلس العسكري الانتقالي في تشاد، محمد إدريس ديبي، في نجامينا، حيث ورد أنهما ناقشا أمن الحدود، ضمن مسائل أخرى. وفي 5 آب/أغسطس، ترأس الفريق أول البرهان أيضا جلسة طارئة لمجلس الأمن والدفاع مع لجنة أمن ولاية غرب دارفور في الجينية.

20 - وجرى إحراز تقدم في الترتيبات الأمنية الانتقالية لدارفور بفضل أنشطة لجنة وقف إطلاق النار الدائم في دارفور. واللجنة، التي ترأسها البعثة المتكاملة وتضم الأطراف الموقعة على اتفاق جوبا للسلام، عملت أيضا على تهدئة التوترات في أعقاب حالات العنف المسلح والانتهاكات المزعومة لوقف إطلاق النار. وشمل ذلك بذل جهود، بالتنسيق الوثيق مع لجنة أمن الولاية، ساهمت في نزع فتيل التوترات في أعقاب النزاع الذي دار في منطقتي موقع زمزم للنازحين داخليا وكولجي في ولاية شمال دارفور.

21 - وفي إقليم النيل الأزرق، وقعت أعمال عنف كبيرة، في الفترة من 10 إلى 17 تموز/يوليه، بين أفراد من قبيلة الهوسا وأفراد من قبائل الفونج والهمج والبرتا. ورغم أن النزاع اندلع بسبب حادث لسرقة الماشية وقع في محلية قيسان، فسرعان ما انتشر إلى أجزاء أخرى من الإقليم، ويتعلق الأمر بمحليات ود الماحي والروصيرص والدمازين. وفي الفترة الممتدة بين 15 و 17 تموز/يوليه، أفادت التقارير بأن الاشتباكات القبلية في الروصيرص والدمازين أسفرت عن مقتل ما لا يقل عن 117 شخصا وإصابة مئات آخرين بجروح. وترتبط الأسباب الكامنة وراء النزاع بمسألتي التمثيل السياسي وملكية الأراضي. ويبدو أن العنف أجهه خطاب الكراهية الذي يستهدف الهوسا. وتم نشر قوات الأمن للسيطرة على الوضع. وردا على العنف، نظمت قبائل الهوسا احتجاجات في ولايات الخرطوم وشمال كردفان والقضارف وكسلا والبحر الأحمر وشمال دارفور. وفي كسلا، استخدمت قوات الأمن الذخيرة الحية لتفريق اعتصام للهوسا يومي 18 و 19 تموز/يوليه، ما أسفر عن مقتل خمسة أشخاص وإصابة 23 آخرين. وأفادت التقارير بأن احتجاجات مماثلة في القضارف أسفرت في 19 تموز/يوليه عن مقتل شخصين وإصابة العشرات.

22 - وفي أعقاب أعمال العنف التي وقعت في النيل الأزرق، سهلت قوات الدعم السريع، بالتعاون مع هيئة شوري رفاة وكنانة، التوقيع على اتفاق وقف الأعمال العدائية بين أفراد القبائل المتنازعة. ويتضمن الاتفاق توصيات تتعلق بنشر قوات أمن مشتركة في المناطق المتضررة من العنف، وكذلك بإعادة فتح مصادر المياه والأسواق والمزارع. وعلى الرغم من الاتفاق، وردت أنباء عن وقوع اشتباكات طفيفة في ود الماحي والروصيرص في 14 و 15 آب/أغسطس على التوالي.

23 - وبدأت سلطات إقليم النيل الأزرق تنفيذ الترتيبات الأمنية، بما في ذلك إدماج الجماعات المسلحة في القوات النظامية وغيرها من الأجهزة الأمنية، عملا بالفصل 4 من مسار المنطقتين في اتفاق جوبا للسلام. وبعد الانتهاء من التحقق من أهلية مقاتلي فصيل مالك عقار التابع للحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال، بدأ 2 000 مقاتل حسب ما أفادت به تقارير في الوصول إلى الدمازين من منطقة أولو في محلية باو في 4 تموز/يوليه لتلقي التدريب.

24 - وفي ولاية غرب كردفان، أبلغ عن وقوع 23 حادثاً أمنياً، بزيادة ملحوظة قياساً إلى الفترة المشمولة بالتقرير السابق حيث تم تسجيل 11 حادثاً. ووقعت معظم أعمال العنف، التي كانت قبلية بدرجة كبيرة، في محليات لقاوة والنهود والسنوط. ويمكن أن تعزى الزيادة جزئياً إلى تزايد المنافسة على الموارد الطبيعية وملكية الأراضي المتنازع عليها. كما أن العديد من الحوادث نجمت عن سرقة الماشية. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغ عن سلسلة من الهجمات الانتقامية بين قبائل النوبة وقبائل عربية في أجزاء مختلفة من جنوب كردفان، في أعقاب حادث لسرقة الماشية وقع في محلية برم في 15 تموز/يوليه.

25 - وفي ولاية كسلا، وردت أنباء عن وقوع اشتباكات قبلية في 24 أيار/مايو بين البني عامر والسبدرات بسبب التوترات بشأن الأراضي، في حين أدت محاولة سرقة ممتلكات إلى اشتباكات بين قبيلتي البني عامر والنوبة في الفترة الممتدة بين 14 و 17 حزيران/يونيه، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ثمانية أشخاص وجرح عشرات آخرين حسب ما أفادت به تقارير.

جيم - حالة حقوق الإنسان وسيادة القانون والحماية

26 - استمر تدهور حالة حقوق الإنسان. فمع اشتداد الاحتجاجات في جميع أنحاء السودان، واصلت قوات الأمن استخدام القوة المفرطة ضد المتظاهرين السلميين، مما أسفر، وفقاً لما أفادت به لجنة أطباء السودان المركزية، عن مقتل 21 شخصاً وإصابة 850 1 آخرين خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

27 - وفي احتجاجات 30 حزيران/يونيه، التي قتل خلالها تسعة متظاهرين، قتل ثمانية من المتظاهرين بالذخيرة الحية، التي يزعم أن قوات الأمن أطلقتها. وفي حين أن البعثة المتكاملة لا تستطيع التحقق من المسؤولية في كل حالة على حدة، فإن العدد الكبير من الوفيات ليس موضع شك وحدا بالمدعي العام إلى إجراء تحقيق. وكان هذا ثاني أكبر عدد من القتلى في يوم واحد في احتجاج مناهض للانقلاب منذ مظاهرة 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 التي أسفرت عن 16 حالة وفاة مسجلة. وبلغ العدد الإجمالي للأشخاص الذين قتلوا في سياق المظاهرات منذ 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021 الآن 116 شخصاً، من بينهم 20 طفلاً وامرأة واحدة. وتم أيضاً اعتقال العديد من الأشخاص، بما في ذلك عدد كبير من النساء والفتيات.

28 - وبالإضافة إلى ذلك، وردت تقارير مقلقة عن تعرض النساء المشاركات في الاعتصامات، ولا سيما الشابات، للتحرش الجنسي والترهيب على أيدي متظاهرين آخرين وأفراد مجتمعات محلية. وردا على ذلك، أطلقت جماعات حقوق المرأة حملة على وسائل التواصل الاجتماعي ونظمت احتجاجاً في 6 تموز/يوليه لوقف التحرش والدعوة إلى احترام حقوق المرأة في الانخراط بأمان في النشاط المدني بالأماكن العامة.

29 - ووثقت البعثة وقوع ما مجموعه 183 حادثاً زُعم فيها ارتكاب انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان طالت 1 454 ضحية، من بينهم 65 طفلاً. وتسببت انتهاكات الحق في الحياة في سقوط 532 ضحية (504 رجال و 10 نساء و 18 طفلاً)، وذهب 769 شخصاً (725 رجلاً و 22 امرأة و 22 طفلاً) ضحية انتهاكات السلامة البدنية، وتسبب العنف الجنسي والعنف الجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاع، في سقوط 35 ضحية (22 امرأة و 13 فتاة)، وتعرض للاختطاف 53 ضحية (37 رجلاً و 15 امرأة وطفل واحد). وبلغ عدد ضحايا الاعتداء البدني 65 ضحية (46 رجلاً و 13 امرأة وستة أطفال). ومن بين الحوادث الموثقة التي زعم فيها ارتكاب انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان وعددها 183 حادثاً، نسبت المسؤولية عن وقوع 30 حادثاً شملت 88 ضحية، حسب ما أفادت به تقارير، إلى قوات الأمن الحكومية ونسبت المسؤولية عن وقوع 135 حادثاً شملت 281 1 ضحية إلى جهات غير حكومية مزعومة،

بما في ذلك حركات مسلحة وجماعات ميليشيات، بينما نُسبت المسؤولية عن 18 حادثاً شملت 24 ضحية إلى أفراد مجهولين أو غير محدد الهوية.

30 - وفي الفترة من 1 إلى 4 حزيران/يونيه، قام الخبير المعني بحقوق الإنسان في السودان، أداما دينغ، بزيارة ثانية إلى الخرطوم، والتقى بكبار المسؤولين الحكوميين، بمن فيهم الفريق أول البرهان، والفريق أول دقلو، والنائب العام المكلف خليفة أحمد خليفة، فضلاً عن جهات فاعلة في المجتمع المدني. ورحب السيد دينغ، في بيان نهاية مهمته، برفع حالة الطوارئ والإفراج عن المحتجزين الذين اعتقلوا بموجب تشريعات الطوارئ، وشدد على ضرورة اتخاذ مزيد من الإجراءات الجريئة والملموسة لتحسين حالة حقوق الإنسان وتهيئة بيئة مواتية للحوار السياسي. وقدمت مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى مجلس حقوق الإنسان، في 15 حزيران/يونيه، تقريراً شاملاً عن حالة حقوق الإنسان في السودان منذ 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021 (A/HRC/50/22).

31 - ولا يزال النهوض بالمساءلة الجنائية للتصدي للإفلات الواسع النطاق من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان يشكل تحدياً. ولا يزال تنفيذ الإصلاحات في مجال سيادة القانون، بما في ذلك إنشاء آليات للرقابة القضائية، متوقفاً. وبعد رفع حالة الطوارئ في 29 أيار/مايو، ظلت التدابير التي اعتمدت بموجبها مثل تلك التي توسع سلطات إنفاذ القانون لقوات الأمن المشتركة سارية المفعول، مما سهل المزيد من حملات القمع ضد المتظاهرين واستمرار الإفلات من العقاب. بيد أنه في 3 تموز/يوليه، وفي أعقاب احتجاجات 30 حزيران/يونيه، أنشأ مكتب النائب العام لجنة للتحقيق والتحري في ملابسات الحوادث التي وقعت، والإشراف على أي شكاوى جنائية في هذا الصدد. وفي 8 تموز/يوليه، أفرج بكفالة عن آخر عضو ظل محتجزاً من أعضاء لجنة تفكيك نظام 30 حزيران/يونيه 1989 واسترداد الأموال العامة. وفي الوقت نفسه، صدرت مذكرات توقيف ضد وزير العدل السابق والمدير السابق للتلفزيون السوداني الحكومي بتهمة القذف، مما أثار تكهنات حول وجود دوافع سياسية. وفي 9 تموز/يوليه، أذانت محكمة كوستي الجنائية في ولاية النيل الأبيض امرأة تبلغ من العمر 20 عاماً بتهمة الزنا، وحكمت عليها بالإعدام رجماً. وقد قدم طعن في الحكم.

32 - وتحققت فرقة العمل القطرية المعنية برصد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة والإبلاغ عنها، التي تشترك في رئاستها البعثة المتكاملة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، من وقوع 14 انتهاكاً جسيماً ضد 38 طفلاً (24 فتى و 14 فتاة) في الفترة الممتدة بين 6 أيار/مايو و 17 آب/أغسطس 2022. ويمثل ذلك زيادة بنسبة 36 في المائة على الأقل في عدد الأطفال المتضررين من الانتهاكات الجسيمة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. ومن بين 38 طفلاً متضرراً، قتل صبيان وفتاتان، وشوه 20 صبياً و 8 فتيات، وتعرضت 4 فتيات للعنف الجنسي، واختطف صبيان. كما وقع هجوم واحد على إحدى المدارس وحادث واحد مُنع فيه وصول المساعدات الإنسانية. وورد أن أحد الانتهاكات نسب إلى المخابرات العسكرية السودانية و 13 انتهاكاً إلى جناء مسلحين مجهولي الهوية. وتم التحقق من ستة انتهاكات في شمال دارفور، وانتهاكين في جنوب دارفور، وستة انتهاكات في غرب دارفور. وتأثر ثمانية أطفال بالذخائر غير المنفجرة أساساً في زمزم، شمال دارفور، وثمانية أطفال في جبل مون، غرب دارفور.

دال - الحالة الاجتماعية - الاقتصادية

33 - لا يزال الوضع الاقتصادي مثيرا للقلق، حيث يؤثر نقص الكهرباء والوقود والغذاء والسلع الأساسية الأخرى بشدة على سبل العيش. ومن المرجح أن تستمر الأزمة السياسية التي طال أمدها وانعدام الأمن الواسع النطاق في إعاقة النشاط الاقتصادي وثني المستثمرين عن الاستثمار، في حين يتوقع أن يؤدي ارتفاع معدلات التضخم والبطالة إلى إضعاف الاستهلاك. وتشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام 2022 سيكون بمقدار 0,3 في المائة. وعلى الرغم من أن التضخم على أساس سنوي في عام 2022 في مسار هبوطي، فمن المتوقع أن يظل مرتفعا عند 245,1 في المائة، نظرا لانخفاض المحتمل في قيمة العملة، والنقص المزمن في الغذاء والوقود، والنزاعات المستمرة، وتعطل سلاسل التوريد المحلية، والفيضانات المتوقعة. وفي حين شهدت الأشهر الأخيرة استقرارا في سعر الصرف، فإن نقصا مزمنا في احتياطات النقد الأجنبي، إلى جانب عجز كبير في الحساب الجاري، يطرح خطر حدوث مزيد من التقلبات في أسعار العملات في الأمد القريب.

34 - ومن المتوقع أن يكون حجم التساقطات المطرية في الفترة من حزيران/يونيه إلى أيلول/سبتمبر أعلى من المتوسط. ولا تزال الأمطار الغزيرة والفيضانات المفاجئة تؤثر على آلاف الأشخاص في جميع أنحاء السودان. وبحلول 21 آب/أغسطس، كان العدد التقديري للأشخاص المتضررين أكثر من 146 200 شخص، وفقا لمفوضية العون الإنساني الحكومية، والمنظمات الإنسانية العاملة في الميدان، والسلطات المحلية. ودمرت الأمطار الغزيرة والفيضانات نحو 9 600 منزل وألحقت أضرارا بـ 22 000 منزل آخر في 14 ولاية. وأفادت السلطات الوطنية أن 79 شخصا لقوا حتفهم وأصيب 30 شخصا منذ بداية موسم الأمطار. وبالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يؤدي ارتفاع أسعار القمح العالمية ومحدودية فرص الحصول على العملة الصعبة لدفع ثمن الواردات إلى إبقاء أسعار الخبز مرتفعة، مما يحد من القوة الشرائية للأسر المعيشية ويزيد الطلب على الذرة الرفيعة والدخن. وأسعارهما في المتوسط أعلى بنسبة 150 إلى 250 في المائة من أسعار كل منهما في عام 2021 وتزيد بنسبة 550 إلى 650 في المائة على متوسط السنوات الخمس.

هاء - الحالة الإنسانية

35 - استمر تفاقم الحالة الإنسانية في السودان، إذ يواجه البلد زيادة مطردة في مستويات انعدام الأمن الغذائي. وتشير التقديرات إلى أن ما يقرب من ربع السكان يواجهون الجوع الحاد خلال الموسم الأعرج الذي يمتد من حزيران/يونيه إلى أيلول/سبتمبر. ويوجد في شمال وغرب ووسط دارفور والخرطوم وكسلا والنيل الأبيض أعلى عدد من حالات الأشخاص الذين يعانون من الجوع الحاد.

36 - ويظهر آخر تحليل عن السودان أجري باستخدام التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي تسارعا حادا في أزمة الغذاء في البلاد في الفترة الممتدة بين حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر. ومن المتوقع أن يكون ما يصل إلى 11,7 مليون شخص (بزيادة قدرها مليون شخص) عرضة للخطر، بما في ذلك 3,1 ملايين شخص في حالة طوارئ. ويزيد النزاع المسلح في أوكرانيا من تفاقم حالة انعدام الأمن الغذائي في السودان، وفقا لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، حيث اعتمدت البلاد على واردات القمح من الاتحاد الروسي وأوكرانيا على مدى السنوات القليلة الماضية. وإذا لم يتم دعم الموسم الزراعي الحالي بقوة بالمدخلات الزراعية وخدمات الثروة الحيوانية، فقد يزداد بشكل كبير عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي ليصل إلى مستويات غير مسبوقة، ما سيؤدي في نهاية المطاف إلى مزيد من الصراع والنزوح.

37 - وفي الوقت نفسه، ونتيجة لاستمرار انعدام الأمن والنزاعات في دارفور وأجزاء أخرى من السودان، استمر النزوح الواسع النطاق في ظل غياب آفاق لحلول فورية. وهناك أكثر من 3,7 ملايين نازح داخليا في جميع أنحاء البلد، معظمهم في دارفور والمنطقتين وتم تسجيل حالات نزوح داخلي جديدة من أيار/مايو إلى تموز/يوليه بسبب النزاعات المحلية، بما في ذلك 83 649 نازحا في غرب دارفور، و 17 014 نازحا في جنوب دارفور، و 3 765 نازحا في جنوب كردفان، وفقا لمصفوفة تتبع التشرّد. ونزح حوالي 139 400 شخص حديثا في جميع أنحاء السودان، 54 في المائة منهم من النساء. وورد أن العنف القبلي الذي بدأ في 15 تموز/يوليه في بلدة قنيص وأجزاء أخرى من محلية الروصيرص في إقليم النيل الأزرق أدى إلى نزوح أكثر من 31 000 شخص. وتعمل المنظمات الإنسانية على الاستجابة لاحتياجات النازحين.

38 - وواصل السودان أيضا استقبال لاجئين جدد من البلدان المجاورة، وبخاصة جنوب السودان وإثيوبيا وإريتريا. ومنذ بداية عام 2022، وصل 20 000 لاجئ من جنوب السودان إلى السودان، وخاصة إلى ولاية النيل الأبيض وشرق دارفور وغرب كردفان وجنوب كردفان. كما استمر وصول اللاجئين الإثيوبيين إلى شرق السودان وإقليم النيل الأزرق، ولكن بأعداد أقل. وحتى 31 تموز/يوليه، عبر نحو 59 800 شخص إلى السودان منذ بداية الأزمة في شمال إثيوبيا في تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

39 - وبسبب النقص الحاد في التمويل، اضطر برنامج الأغذية العالمي في السودان إلى خفض حصص الإعاشة للاجئين في جميع أنحاء البلد. ويساعد برنامج الأغذية العالمي بانتظام أكثر من 550 000 لاجئ في السودان. وابتداء من تموز/يوليه، لم يتلق اللاجئين سوى نصف سلة غذائية قياسية، على أساس عيني أو نقدي.

40 - وتواجه المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها عقبات في عملياتها. وفي 16 أيار/مايو، طلبت الأمم المتحدة إلى مفوضية العون الإنساني الاتحادية أن تمنح الإذن بالوصول البري إلى كاودا في جنوب كردفان. وعلى الرغم من موافقة كبار المسؤولين الحكوميين على هذه البعثة، لم تتم الموافقة على الطلب بعد. وقد أثار كبار مسؤولي الأمم المتحدة المسألة في اجتماع مع عضو مجلس السيادة الجنرال شمس الدين كباشي. وفي 26 أيار/مايو. أثناء زيارتها إلى الجينية، غرب دارفور، لتقييم الحالة الإنسانية، دعت نائبة الممثل الخاص للأمين العام (المنسقة المقيمة/منسقة الشؤون الإنسانية) إلى وصول الأمم المتحدة والشركاء دون عوائق لتقديم الخدمات الإنسانية.

41 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُبلغ عن وقوع 123 حادثا أمنيا أثرت على الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في السودان.

ثالثا - دور الأمم المتحدة في السودان وتنفيذ القرار 2636 (2022)

الهدف 1: المساعدة في عملية الانتقال السياسي، وإحراز التقدم نحو إرساء الحكم الديمقراطي، وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، وتحقيق السلام المستدام

42 - كثف الممثل الخاص عمله لدعم الحلول التي يقودها السودانيون ويملكون زمامها لاستعادة انتقال ديمقراطي ذي مصداقية بقيادة مدنية في السودان في أعقاب الانقلاب العسكري الذي وقع في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021. وكانت الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والأمم المتحدة محورية في هذه الجهود، وتم مواصلة تفعيلها في إطار آلية ثلاثية مشتركة. وفي ذلك الإطار، أُجرى

الممثل الخاص اتصالات مكثفة مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة السودانيين الرئيسيين، بما في ذلك الجماعات النسائية، والأوساط الأكاديمية، ومجموعات الشباب، والأحزاب السياسية، فضلا عن الجيش. وتواصل أيضا مع الشركاء الإقليميين والدوليين.

43 - وسعى مبعوثو المنظمات الثلاث في الآلية الثلاثية إلى دعم أصحاب المصلحة السودانيين في تهيئة الظروف المواتية لإجراء محادثات مباشرة بين المدنيين والجيش، وتوج ذلك بعقد اجتماع بين بعض الأطراف في 8 حزيران/يونيه. وفي حين رفض بعض أصحاب المصلحة الرئيسيين الانضمام إلى المحادثات، انخرط المشاركون في مناقشات جادة حول العملية. ومع انسحاب جماعات المعارضة المدنية الرئيسية والجيش من المحادثات، واصلت الآلية الثلاثية العمل مع الأطراف بشكل منفصل لتحديد صيغة قابلة للتطبيق في المستقبل.

44 - وتواصلت المكاتب الميدانية للبعثة المتكاملة في ولايات دارفور وجنوب كردفان والبحر الأحمر مع أصحاب المصلحة المحليين، بما فيهم النساء والنازحون داخليا والشباب، بشأن العملية السياسية لإتاحة إدراج آرائهم في النقاش. وإضافة إلى ذلك، واصلت الأمم المتحدة تقديم المشورة المتخصصة إلى أصحاب المصلحة المعنيين بشأن المسائل الانتخابية. غير أن مجالات التعاون الأخرى فيما يتعلق بمسائل العملية الانتقالية ظلت تراوح مكانها نظرا للمأزق السياسي.

45 - وبغية تعزيز المشاركة الفعالة للمرأة في العملية السياسية، نظمت العملية المتكاملة، بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وبدعم من أكاديمية فولك برنادوت ووزارة خارجية السويد، حلقة عمل للوساطة والمفاوضة لمدة ثلاثة أيام، في الفترة من 5 إلى 7 حزيران/يونيه، لصالح القيادات السياسية النسائية، وأعضاء الحركات المسلحة، والمجتمع المدني، ولجان المقاومة، ومجموعة حقوق المرأة. وأتاح ذلك الفرصة لهذه المجموعة للتحضير للعملية السياسية التي تيسرها الآلية الثلاثية والمشاركة فيها بصورة مجدية.

46 - وواصلت البعثة المتكاملة التشاور مع طائفة متنوعة من الجهات الفاعلة في مجال حقوق المرأة من الأقاليم للاطلاع على وجهات نظرها وأولويات النساء من مختلف المجتمعات. وفي 5 و 6 تموز/يوليه ومن 21 إلى 23 تموز/يوليه ومن 25 إلى 27 تموز/يوليه، يسرت العملية المتكاملة، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سلسلة من الحوارات مع الجماعات النسائية من غرب وجنوب كردفان؛ والبحر الأحمر؛ وكسلا؛ والنيل الأزرق؛ وشمال ووسط وشرق وجنوب دارفور؛ والجزيرة؛ والولاية الشمالية؛ ونهر النيل؛ والخرطوم لمناقشة تنظيم النساء وبناء تحالفاتها في سياق الأزمة السياسية، بالاستناد إلى الدروس الإقليمية المستخلصة بالاستفادة من خبرات الأمم المتحدة والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والخبرات السودانية. ونظمت أيضا حوارات محددة للنساء من الكيانات السياسية والشابات في 4 آب/أغسطس ومن 17 إلى 19 آب/أغسطس استجابة لارتفاع الطلب على الدعم ولاعتنام الفرصة للاستماع إلى شواغلهن المحددة بشأن الحالة الراهنة وسبل المضي قدما.

الهدف 2: دعم عمليات السلام وتنفيذ اتفاق جوبا للسلام واتفاقات السلام المستقبلية

47 - في حين ظلّ تنفيذ اتفاق جوبا للسلام محدودا لحين التوصل إلى حل للأزمة السياسية في الخرطوم، واصلت البعثة المتكاملة بذل جهودها لتعزيز لجنة وقف إطلاق النار الدائم في دارفور. ودعمت

- البعثة توسيع هياكل اللجنة من خلال إنشاء لجان قطاعية في زالنجي (وسط دارفور) والضعين (شرق دارفور) ونشر موظفين. كما دعمت وضع العديد من إجراءات التشغيل الموحدة الرئيسية لتوجيه عمل اللجنة.
- 48 - وواصلت لجنة وقف إطلاق النار الدائم التصدي لانتهاكات وقف إطلاق النار. وفي الفترة الممتدة بين 6 أيار/مايو و 6 آب/أغسطس، تلقت اللجنة تسع شكاوى رسمية وباشرت تحقيقا واحدا في انتهاكات محتملة لوقف إطلاق النار. بيد أن اللجنة القطاعية تمكنت، في جميع الحالات، عن طريق الحوار والوساطة، من نزع فتيل التوتر ودرء أي تصعيد للصراع. ولم يبرر أي من الشكاوى إجراء تحقيق بدني.
- 49 - فعلى سبيل المثال، تلقت لجنة وقف إطلاق النار الدائم في 15 تموز/يوليه شكاوى من القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع ضد تجمع قوى تحرير السودان لتشغيله نقطة تفتيش غير قانونية في جربونه (Jarabona)، بالقرب من المالحة في شمال دارفور، على مشارف الحدود الليبية، في انتهاك لاتفاق جوبا للسلام. وتدخلت اللجنة على الفور بعقد اجتماع وساطة بين الطرفين في 17 تموز/يوليه. وعقب المفاوضات، وافق تجمع قوى تحرير السودان على إزالة نقطة التفتيش، وهو ما قام به في 18 تموز/يوليه.
- 50 - ونظمت أول دورة تدريبية بشأن رصد وقف إطلاق النار والتحقق منه والتحقيق فيه في الفترة من 5 إلى 9 حزيران/يونيه. وحضر الدورة التدريبية، التي أعتها البعثة المتكاملة، موظفون من مقر لجنة وقف إطلاق النار الدائم واللجنة القطاعية لشمال دارفور. وكانت تهدف إلى تعريف المشاركين بولاية اللجنة وإيجاد فهم مشترك لإجراءات التشغيل الموحدة. كما أتاحت تسليط الضوء على الخبرات المكتسبة من آليات مماثلة أنشئت في أماكن أخرى، مع إذكاء الوعي بمسائل شاملة هامة، منها الشؤون الجنسانية وحقوق الإنسان وحماية المدنيين.
- 51 - وفي 26 تموز/يوليه، عقدت لجنة وقف إطلاق النار الدائم اجتماعا تشاوريا في الفاشر، شمال دارفور، حضره ممثلون عن المجتمع المدني، والنازحين داخليا، والإدارة المحلية، والجماعات النسائية، وغيرهم من أصحاب المصلحة. وأتاح ذلك للجنة فرصة لمناقشة ولايتها مع المشاركين وتحديد سبل لهم لدعم اللجنة في أنشطتها المتعلقة بالرصد والتحقق. ويجري التخطيط لمناسبات مماثلة في ولايات دارفور الأخرى.
- 52 - وفي 2 تموز/يوليه، زار الممثل الخاص، إلى جانب عدد من رؤساء وكالات الأمم المتحدة، الجينية، غرب دارفور، واجتمع بالحكومة والإدارة الأهلية والنازحين داخليا وقادة المجتمعات المحلية. ومن أجل إيجاد حلول دائمة، دعا في جملة أمور إلى إنشاء مفوضيتي الأراضي والنازحين داخليا واللجئين على النحو المنصوص عليه في اتفاق جوبا للسلام.

الهدف 3: المساعدة في بناء السلام وحماية المدنيين وبسط سيادة القانون، وخاصة في دارفور والمنطقتين

- 53 - بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، واصلت البعثة المتكاملة بذل الجهود لدعم وتعزيز حماية المدنيين وتحديد سبل دعم وتسريع تنفيذ الخطة الوطنية لحماية المدنيين. وقدمت البعثة المساعدة التقنية لتعزيز آليات الحماية، بما في ذلك الآلية الوطنية لحماية المدنيين، ولجان حماية المدنيين على مستوى الولايات، وقوات حفظ الأمن المشتركة. فعلى سبيل المثال، نظمت البعثة في الفترة من 26 إلى 30 أيار/مايو، بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري ولجنة وقف إطلاق النار الدائم، حلقة عمل تدريبية بشأن مفاهيم حقوق الإنسان الرئيسية والقانون الدولي الإنساني ومبادئ الحماية لفائدة 56 ضابطا من ضباط

القوات. وفي حزيران/يونيه، نظمت البعثة المتكاملة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أيضا ثلاث حلقات عمل في شمال دارفور (6-8 حزيران/يونيه) وشرق دارفور (20-22 حزيران/يونيه) وجنوب دارفور (28-30 حزيران/يونيه) بالاشتراك مع لجان حماية المدنيين على مستوى الولايات. وكان الهدف هو تحسين إعداد اللجان وجماعات المجتمع المدني العاملة في مجال سيادة القانون، وشبكات حماية المرأة، والإدارة الأهلية، وشبكات الحماية المجتمعية، والمساعدات القانونية لدعم حماية المدنيين.

54 - وواصلت البعثة دعوتها لدى أصحاب المصلحة الرئيسيين لدعم حماية المدنيين. وزار وفد من البعثة غرب دارفور في الفترة من 8 إلى 13 حزيران/يونيه وتواصل مع أمين عام حكومة الولاية ومفوض شرطتها بشأن التدابير الرامية إلى حل النزاع بين القمر والرزيقات ومعالجة حالة أمن وحماية المدنيين في جميع أنحاء الولاية، في أعقاب أعمال العنف التي وقعت في كرينك في الفترة من 22 إلى 24 نيسان/أبريل. وفي 13 حزيران/يونيه، اجتمعت البعثة المتكاملة مع مسؤولين في إدارة السلام والأمن والشؤون الإنسانية بوزارة الخارجية للإشادة بإنشاء جزء من قوات حفظ الأمن المشتركة ومناقشة التحديات القائمة، بما في ذلك الشواغل المتعلقة بالحماية في دارفور والمنطقتين. وفي اليوم نفسه، عقدت البعثة المتكاملة، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، مناقشة بشأن سبل الإسراع بتنفيذ النداء إلى العمل من أجل حقوق الإنسان الذي وجهه الأمين العام.

55 - وواصلت الوحدة الاستشارية للشرطة التابعة للبعثة المتكاملة العمل مع قوات الشرطة السودانية لتعزيز قدرات ضباطها في الخرطوم ودارفور للعمل وفقا للمعايير المقبولة دوليا لأعمال الشرطة الديمقراطية، بما في ذلك عن طريق إنكفاء الوعي لدى القوات وقادة المجتمعات المحلية بشأن متطلبات حماية المدنيين. ودعمت الوحدة القوات وأفراد المجتمعات المحلية من خلال توفير خمس دورات تدريبية، وثلاث حلقات عمل، و 19 جلسة استشارية، وخمسة برامج لتوعية المجتمعات المحلية. واستفاد من أنشطة بناء القدرات هذه 427 فردا من أفراد قوات الشرطة السودانية (133 امرأة و 294 رجلا)، و 1 061 فردا من أفراد المجتمعات المحلية (201 امرأة و 860 رجلا) ومدعيان عامان (امرأة واحدة ورجل واحد). ومن مجموع المستفيدين البالغ 1 490 مستفيدا، كان 1 155 رجلا وكان 335 نساء. وكان تشغيل مكتبين للشؤون الجنسانية في وسط دارفور أمرا هاما لتعزيز قدرات القوات للتصدي للعنف الجنسي والجنساني وتعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وعقدت، في الفترة من 26 إلى 30 حزيران/يونيه، دورة تدريبية بشأن منع العنف الجنسي والجنساني والعنف الجنسي المتصل بالنزاع والتحقيق فيهما، نظمت بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لفائدة القوات والمدعين العامين، وشارك فيه مشاركون من الخرطوم ودارفور والمنطقتين. غير أن توفير الدعم الفني في مجال بناء القدرات للقوات ظل يمثل تحديا بسبب تعليق تمويل المانحين في أعقاب الانقلاب الذي وقع في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021.

56 - وقامت البعثة المتكاملة، بالاشتراك مع فريق الأمم المتحدة القطري، برحلات ميدانية لإجراء التقييم المتكامل لبناء السلام إلى النيل الأزرق (10-17 أيار/مايو) وشمال دارفور (19-23 حزيران/يونيه). وكانت جزءا من جهود مكثف، مع جامعات المنطقة، لإنجاز ستة تقييمات لبناء السلام - في ولايات جنوب دارفور وشمال دارفور والنيل الأزرق وجنوب كردفان وكسلا والبحر الأحمر. وستدعم هذه التقييمات تنفيذ ولاية البعثة المتكاملة مع تحديد فرص بناء السلام مع المجتمعات المحلية، فضلا عن سبل تنفيذ اتفاق جوبا للسلام وضمن مراعاة البرامج وتمويل التنمية لحالة النزاع وامتثالها لمبدأ "عدم الإضرار".

57 - واصلت الأمم المتحدة، من خلال صندوق بناء السلام، الاستجابة بطريقة موجهة واستراتيجية لضمان استمرار وصول الدعم الأساسي إلى من هم في أمس الحاجة إليه، ولا سيما على مستوى المجتمع المحلي. وكان الهدف هو وضع برامج فعالة للوفاء بأولويات الخطتين المتعلقةتين بالمرأة والسلام والأمن وبالشباب والسلام والأمن. وفي 11 و 12 أيار/مايو، نظم المكتب المتكامل لنائبة الممثل الخاص للأمين العام (المنسقة المقيمة/منسقة الشؤون الإنسانية) حلقة عمل حضرها شركاء الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني لتوجيه المقترحات المتعلقة بمشروع لبناء السلام في دارفور بقيمة 3 ملايين دولار في إطار الصندوق. وشملت حلقة العمل مناقشات بشأن الأولويات الرئيسية للخطتين المتعلقةتين بالمرأة والسلام والأمن وبالشباب والسلام والأمن في السودان وشددت على الحاجة إلى أن تمتد أولويات البرامج لتشمل جوانب الترابط بين العمل الإنساني والتنمية وبناء السلام، بما في ذلك توفير الحماية من العنف الجنسي والجسدي والاستثمار في التعليم والتمكين الاقتصادي لصالح المرأة.

58 - وفي 4 و 5 حزيران/يونيه، نظمت مفوضية شؤون اللاجئين، بالشراكة مع منظمة الأغذية والزراعة ووزارة الزراعة والثروة الحيوانية ومفوضية الرعاة والرحل والمزارعين، حلقة عمل لبناء القدرات للتخطيط لاستجابة متعددة الأوجه للقضايا المتعلقة بالموسم الزراعي في الفاشر، مع ضمان حماية المدنيين.

59 - وأحرزت البعثة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة القطري تقدماً في وضع الصيغة النهائية لبرنامج مشترك لسيادة القانون لدعم تنفيذ أولويات سيادة القانون في السودان. ويستند البرنامج إلى نهج الأمم المتحدة المشترك المتفق عليه في السودان وبرنامج بناء السلام وتحقيق الاستقرار في السودان ويتمحور حول استجابة مجتمعية المنحى لاحتياجات الأمن البشري والعدالة؛ والنهوض بالمؤسسات الرئيسية لسيادة القانون وحقوق الإنسان؛ وتهيئة بيئة مواتية للحل السلمي للنزاعات وحماية المدنيين والمساءلة.

60 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت البعثة بتطهير 271 704 أمتار مربعة من الأراضي الملوثة بالمتفجرات الخطرة في النيل الأزرق وجنوب كردفان ودارفور. ثم جرى إعادة الأراضي لاستخدامها من قبل المجتمعات المحلية. وفي هذه العملية، دمرت البعثة المتكاملة 1 363 صنفاً من المتفجرات الخطرة، بما في ذلك 18 لغماً مضاداً للأفراد، وأربعة ألغام مضادة للدبابات، و 901 قطعة ذخيرة من الأسلحة الصغيرة، و 440 قطعة ذخيرة غير منفجرة. وبفضل هذه الجهود، وفرت البعثة المتكاملة إمكانية وصول آمن لدوائر العمل الإنساني، وزادت من مساحة الأراضي المتاحة للاستخدام الإنتاجي، واستعادت أمن الأفراد والمجتمعات، مما مكنهم من الوصول إلى الخدمات الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم وإمدادات المياه والأسواق. وعلاوة على ذلك، وبما أن هذه الأنشطة قدمت بالتنسيق الوثيق مع السلطات الوطنية، فقد حسنت النظرة إلى الحكومة والعلاقة بينها وبين المجتمعات المحلية بما يسهم في بناء السلام في السودان. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت أفرقة التوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة التثقيف والتوعية بالمخاطر إلى 92 034 شخصاً (24 192 رجلاً و 21 095 امرأة و 25 047 فتى و 21 700 فتاة) في المناطق التي يتعرض فيها المجتمع المحلي لخطر كبير لوقوع حوادث انفجار خطيرة. وقدمت أفرقة البعثة المتكاملة التثقيف من خلال الاتصال المجتمعي، وعقد دورات إعلامية مباشرة مع المجتمعات المحلية والمدارس، وتنظيم حملات إعلامية.

الهدف 4: دعم تبئئة المساعدة الاقتصادية والإنمائية، وتنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة في بناء السلام

61 - على الرغم من توقف المساعدات الإنمائية الدولية مؤقتا بعد الانقلاب العسكري الذي وقع في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021، بذلت البعثة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة القطري جهودا كبيرة لتعبئة الموارد وتقديم الدعم للأنشطة المعيشية والمنقذة للحياة مع تعزيز خدمات بناء القدرة على الصمود في جميع أنحاء البلد حيثما أمكن ذلك. وتمكن الفريق القطري من المضي قدما في تقديم المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة، وإن كان ذلك في ظل مزيد من القيود المفروضة من المانحين على مشاركة الحكومة.

62 - وحتى الآن في عام 2022، ساهم الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، من خلال قيادة منسقة الشؤون الإنسانية، بمبلغ 40 مليون دولار في السودان. وكان لأخر تخصيص بقيمة 20 مليون دولار في أيار/مايو دور فعال إذ أتاح للمزارعين الحصول على البذور، ووفر سبل العيش، والتغذية، والمياه، والصرف الصحي، والنظافة الصحية، مع تخصيص 65 في المائة من الموارد لدعم المزارعين خلال الموسم الزراعي الحالي. وفي حين أن الاحتياجات الحقيقية لن تلبى بسبب قيود التمويل، يمكن لأكثر من ثلاثة ملايين سوداني الآن الاعتماد على إنتاجهم الغذائي في عامي 2022 و 2023، في وقت تواجه فيه الإمدادات الغذائية العالمية تحديات كبيرة ويتسم فيه التمويل الإنساني للدعم الغذائي بالمحدودية. وحتى حزيران/يونيه، تلقى الصندوق الإنساني للسودان تمويلا قدره 23,23 مليون دولار من أصل تمويل متوقع لعام 2022 قدره 66 مليون دولار. وقد ركزت المساهمة في عام 2022 على النزوح ومجتمعات الرحل في ولاية غرب دارفور، فضلا عن الاستجابة لنوبات الجفاف في خمس ولايات. وفي 21 تموز/يوليه، وقع برنامج الأغذية العالمي على تخصيص بقيمة 100 مليون دولار مع البنك الدولي لتوسيع نطاق الاستجابة في مجال الأمن الغذائي وتقديم الدعم المباشر للفئات الأكثر ضعفا، من خلال التحويلات النقدية. وسيتم الوصول إلى مليوني شخص، مع إعطاء الأولوية للنساء والأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة.

63 - واستمر عمل فريق الإدارة المتكاملة للبرامج، بقيادة نائبة الممثل الخاص للأمين العام (المنسقة المقيمة/منسقة الشؤون الإنسانية)، لضمان اتباع نهج مشترك إزاء البرمجة على نطاق المنجزات المستهدفة للبعثة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة القطري. فعلى سبيل المثال، أنشئت فرقة عمل استراتيجية معنية بدارفور تحت رعاية نائبة الممثل الخاص لترتيب وتنسيق تدابير بناء القدرة على الصمود والأمن والحماية، بما في ذلك تعزيز الاستجابة الإنسانية في مجال الأمن الغذائي.

64 - وتم أيضا إحراز تقدم في تعديل هيكل التمويل لدعم تنفيذ نهج الأمم المتحدة المشترك، بما في ذلك من خلال إطار نتائج استراتيجية مشترك بين برنامج تمويل السودان وصندوق بناء السلام. والغرض من التعديل هو تعزيز أثر تمويل التنمية لدعم التدخلات المقررة الرئيسية خارج نطاق الأنشطة المنقذة للحياة من خلال تحسين الاتساق والكفاءة على نطاق برامج التمويل. وسيبدأ العمل الآن على إطار مؤقت للأمم المتحدة بالتعاون من أجل التنمية المستدامة مدته سنتان (سيدخل حيز التنفيذ في عام 2024) على أن تكون المهام الأولى تحديث التحليل القطري المشترك استنادا إلى التقييمات الجارية لبناء السلام وغيرها من البيانات.

المسائل التشغيلية والتخطيطية للبعثة

65 - واصلت البعثة توسيع نطاقها، بما في ذلك في سبعة مكاتب ميدانية، من أجل تنفيذ الولاية بمزيد من الفعالية. ويجري توسيع بعض مواقع البعثة المتكاملة الحالية لاستيعاب الزيادة الموافق عليها في عدد الموظفين. وفي 16 آب/أغسطس، بلغ عدد موظفي البعثة 201 موظفا مدنيا، و 18 فردا من أفراد الشرطة، و 17 مراقبا عسكريا. وتمشيا مع استراتيجية الأمين العام للتكافؤ بين الجنسين على نطاق المنظومة، تشغل النساء أكثر من نصف التعيينات المدنية العليا (رئيس دائرة فما فوق).

66 - وواصلت البعثة المتكاملة تعميق تعاونها مع فريق الأمم المتحدة القطري من خلال آليات وهياكل التنسيق المتكاملة. وفي أوائل حزيران/يونيه، قرر الفريق القطري أن يكون نهج الأمم المتحدة المشترك وثيقة التخطيط المؤقتة للأمم المتحدة في السودان، التي تكمل تمديد إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة حتى نهاية عام 2023.

67 - وواصلت البعثة تعزيز هيكلها الداخلي لدعم الإدارة القائمة على النتائج، والرقابة، والمساءلة، والإبلاغ عن المشاريع في إطار الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء في السودان. وشمل ذلك اعتماد آليات التخطيط والتنسيق الداخلية لتصميم المشاريع وتنفيذها وتقييمها ضمن إطار النتائج المنقح حديثا وخطة العمل لعام 2022، والتي تعكس تعديلات على الأولويات بما يتماشى مع السياق السياسي المتغير بعد الانقلاب.

رابعاً - ملاحظات

68 - بعد مرور أكثر من عشرة أشهر على الانقلاب العسكري الذي وقع في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021، وفي غياب حل سياسي، فإن فرصة انتقال ديمقراطي حقيقي في السودان تواجه خطر التلاشي. وظلت البلاد بدون حكومة تؤدي وظائفها بالكامل ويقودها مدنيون لعدة أشهر، ولم تنجح محاولات شتى لتيسير التوصل إلى توافق جديد في الآراء بين القوى السياسية والجيش. وتم التخلي عن العديد من إنجازات الحكومة الانتقالية مما يهدد بعكس مسار المكاسب الهامة. وفي الوقت نفسه، يستمر الاقتصاد السوداني في التدهور وتزايد الاحتياجات الإنسانية، بما في ذلك انعدام الأمن الغذائي الحاد الذي يعاني منه جزء كبير من السكان السودانيين. ولا تزال الاشتباكات القبلية وغيرها من أعمال العنف في مناطق واقعة خارج الخرطوم تلحق خسائر فادحة بالشعب السوداني، ولا سيما المدنيين الضعفاء، وتهدد بإغراق البلاد في مزيد من عدم الاستقرار.

69 - وتمثل التصريحات الأخيرة الصادرة عن رئيس مجلس السيادة الفريق أول البرهان ونائبه الفريق أول دقلو التي تشير إلى التزام الجيش وقوات الأمن بالانسحاب من المشهد السياسي خطوات إيجابية. وأشيد بهذه الالتزامات المعلنة وأحث السلطات على تجسيدها على أرض الواقع. وأجد ما يشجعني أيضا في مختلف المبادرات السياسية التي طرحتها الجهات الفاعلة السودانية، وأحث جميع القادة، السياسيين أو غير السياسيين، على وضع المصالح الوطنية في المقام الأول وإيجاد مخرج من المأزق السياسي الحالي.

70 - وقد أصبح التوصل إلى حل للخروج من المأزق أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. ولا يمكن التوصل إليه إلا من خلال الحوار السياسي الذي يملك زمامه السودانيون ويقودونه والذي ينهي انقلاب 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021 ويوفر مسارا ذا مصداقية لانتقال ديمقراطي شرعي بقيادة مدنية. وأحث

أصحاب المصلحة المدنيين والعسكريين على البدء على وجه السرعة في إجراء محادثات مجدية بشأن أدوار ومهام كل منهم للفترة الانتقالية، ومن ثم يتعين على المدنيين أن يكونوا مستعدين لتشكيل حكومة. والآلية الثلاثية على استعداد لتيسير إجراء حوار يفضي إلى اتفاق سياسي بين أصحاب المصلحة.

71 - وتواصل المرأة السودانية أداء دور رائد في التعبئة من أجل انتقال ديمقراطي ذي مصداقية. وأشيد بالمبادرة التي قادتها النساء السودانيات لتشكيل مجموعة لحقوق المرأة للمشاركة على قدم المساواة في العملية السياسية والمشاركة بنشاط في تقرير أي اتفاق في المستقبل. وأدعو جميع أصحاب المصلحة إلى ضمان تمثيل المرأة ومشاركتها المجدية في العملية. وإضافة إلى ذلك، أشيد بجهود النساء للانتماء من جميع أنحاء السودان لاستنباط سبل للتصدي لخطاب الكراهية الذي يغذي العنف في أجزاء من البلاد.

72 - ومن الأهمية بمكان أن تهيئ السلطات بيئة موثوقة ومواتية للعملية السياسية من خلال الوقف الفوري لاستخدام القوة المفرطة وعمليات اعتقال المتظاهرين واحتجازهم، وضمان حرية التعبير والتجمع السلمي. وفي هذا الصدد، أدين الاستخدام المفرط للقوة من جانب قوات الأمن ضد المتظاهرين، وأحث السلطات على التحقيق بفعالية ونزاهة في الادعاءات أو حالات الاشتباه المعقول المتعلقة بالاستخدام غير القانوني للقوة أو الانتهاكات الأخرى من جانب أفراد قوات الأمن، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني، في سياق التجمعات، ومحاسبة المسؤولين عن ذلك. وإضافة على ذلك، يتعين على السلطات تسريع عمل اللجان السابقة التي أنشئت للتحقيق في مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان وتزويدها بالموارد اللازمة لضمان إجراء التحقيقات بفعالية ونشر النتائج. وعلاوة على ذلك، لا تزال الحاجة إلى إصلاح تشريعي لإلغاء عقوبة الإعدام والعقوبات التي ترقى إلى مستوى التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية واللاإنسانية تكتسي أهمية قصوى.

73 - إن تصاعد العنف القبلي والتهديدات المتزايدة للسكان في مختلف الولايات أمر مثير للقلق. ويساورني قلق بالغ إزاء أعمال العنف المروعة التي وقعت مؤخرا في إقليم النيل الأزرق وفي دارفور والتي أسفرت عن مزيد من القتلى وعن موجات جديدة من النزوح القسري. وأحث السلطات على التعجيل بتنفيذ الخطة الوطنية لحماية المدنيين، بدعم من البعثة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة القطري.

74 - ويجب على السلطات والحركات المسلحة الموقعة على الاتفاق أن تفي بالتزاماتها بموجب اتفاق جوبا للسلام وأن تعجل بتنفيذ الترتيبات الأمنية الانتقالية. وفي هذا الصدد، أرحب بتخريج العناصر الأولى من قوات حفظ الأمن المشتركة. ومن الضروري أن تنتشر الحكومة هذه القوات فوراً وأن تضمن بعد ذلك الإشراف عليها بهدف حماية المدنيين بفعالية والمساعدة في استعادة الاستقرار في الإقليم. وأشجع الحكومة على الإسراع بتشكيل بقية القوات حتى تتمكن من بلوغ قوامها الكامل وهو 12 000 عنصر ونشرها في جميع المناطق الساخنة في دارفور.

75 - ويجب التعجيل بتنفيذ الجوانب الأخرى من اتفاق جوبا للسلام التي أحرز فيها تقدم أقل. ولن تكون المكاسب التي تحققت فيما يتعلق بالترتيبات الأمنية في دارفور مستدامة ما لم تعالج بفعالية الأسباب الجذرية للنزاع، ويتعلق الأمر بمسألتي الحقوق في الأراضي والعدالة. وتحقيقاً لتلك الغاية، فإن إنشاء مفوضية للأراضي في إطار مسار دارفور لاتفاق جوبا للسلام أمر بالغ الأهمية لتسوية المنازعات على ملكية الأراضي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إنشاء آليات للعدالة الانتقالية لوضع حد للإفلات من العقاب على الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في دارفور والمنطقتين قد طال انتظاره. وتعد مشاركة المجتمعات المحلية وجماعات المجتمع المدني والنازحين داخليا والنساء أساسية لتنفيذ الاتفاق بطريقة تحسن حياة السكان المتأثرين بالنزاع.

76 - ويجب على السلطات أن تكفل اتخاذ جميع التدابير لمنع العنف القبلي وإنهاء الأعمال العدائية بين المجتمعات المحلية، بما في ذلك معالجة الأسباب السياسية والأمنية والعمل مع جميع شرائح المجتمع لتعزيز المصالحة، مع ضمان محاسبة المسؤولين عن العنف أيضا. ويمثل توقيع اتفاقات سلام محلية في غرب وجنوب دارفور تطورا محمودا وينبغي دعمه بالموارد والالتزام المستمر بالسلام من جانب جميع المعنيين. وإضافة إلى ذلك، من الضروري أن تضمن السلطات وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى المناطق المتأثرة بالنزاع. وعلاوة على ذلك، يلزم التصدي لانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي تشكل أدوات محددة للعنف المسلح. وأدعو كذلك جميع الجهات الفاعلة إلى اتخاذ موقف حازم ضد خطاب الكراهية والتحريض على العنف.

77 - وقد تزايدت الاحتياجات الإنسانية بشكل كبير في السودان بسبب النزاع، والأزمة السياسية والاقتصادية، واستفحال حالة انعدام الأمن والعنف المحلي، والنزوح الداخلي المطول الذي لا يزال يفترق إلى حلول دائمة، إلى جانب نوبات الجفاف والفيضانات وتقشي الأمراض. وهناك حاليا 14,3 مليون سوداني محتاج. وقد وجه الشركاء في المجال الإنساني نداء إلى تقديم أكثر من 1,9 بليون دولار من أجل توفير المساعدة والحماية في السودان في عام 2022. وفي الوقت الراهن، لا يمول النداء إلا بنسبة 21 في المائة. وفي حين يقدر الشركاء في المجال الإنساني الدعم الذي تلقوه من المانحين حتى الآن، فإنهم يطالبون بتقديم المزيد من أجل إيصال المساعدة المنقذة للحياة التي تشتد الحاجة إليها إلى السكان الأكثر ضعفا. وإني أدعو المانحين إلى أن يقوموا في آن معا بمواصلة تمويل العمليات الإنسانية المنقذة للحياة والاستثمار في بناء القدرة على الصمود. ففي حين أن هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لحصول الأشخاص الضعفاء والمجتمعات المتضررة على المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة، فإن الاستثمارات يجب أن تمتد إلى ما هو أبعد من التدابير العاجلة لضمان عدم استجابتنا للآزمات الإنسانية عاما بعد عام.

78 - ويعتمد التنفيذ الفعال لولاية البعثة المتكاملة على الدور التكميلي لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. ولا يمكن تنفيذ البرامج من أجل جني ثمار السلام ومكاسب التنمية وتعزيز القدرة على الصمود بدون تبرعات المانحين للدعم البرنامجي على نطاق الثلاثي المترابط المتمثل في العمل الإنساني والتنمية والسلام. فلا يمكن معالجة العوامل الكامنة وراء انعدام الأمن إلا من خلال عمل متكامل ومنسق. ورغم أن البيئة السياسية التي تواجه المانحين صعبة، فهناك طرق يمكن من خلالها تقديم الدعم للبرامج ذات الأولوية في إطار نهج الأمم المتحدة المشترك، بما يكفل قدرة الأمم المتحدة على إحداث فرق ذي مغزى في حياة الشعب السوداني وسبل عيشه. وتشمل هذه البرامج الاستثمارات في بناء السلام المحلي، وتحقيق الاستقرار المجتمعي، والبنية التحتية الحيوية، والخدمات الأساسية، وسبل العيش، التي تساعد على التخفيف من المزيد من النزاعات. ولا يزال من الضروري إيجاد القدرة على الصمود في وجه الصدمات المستقبلية وتحسين سبل العيش مع العمل على النهوض بحلول مستدامة ودائمة للنازحين داخليا في السودان البالغ عددهم 3,7 ملايين شخص. وأحث الشركاء الدوليين للسودان على دعم هذه الجهود.

79 - وإني أشكر ممثلي الخاص، فولكر بيرتس، وجميع موظفي الأمم المتحدة في السودان، وشركاءنا في الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، على ما يبذونه من تقان مستمر وما يبذلونه من جهود لدعم البلد وشعبه. وتظل الأمم المتحدة ملتزمة التزاما كاملا بدعم الشعب السوداني خلال هذه الأوقات المضطربة.